

الغدير: متفائلون بآفاق النمو.. ولا تأثير لضرية الشركات





أعرب عبد العزيز الغرير، رئيس مجلس إدارة «غرف دبي»، عن تفاؤله بأفاق نمو الاقتصاد الوطني في دولة الإمارات في ظل ما تم تحقيقه من أداء خلال العام الماضي، ومطلع 2022

وأوضح الغرير أن «إكسبو 2020 دبي» سجل نجاحاً كبيراً بشهادة جميع المشاركين، حيث شكّل منصة التقاء للعالم واستقطب العديد من قادة الدول وكبار المسؤولين من كل الدول الذين أطلعوا عن كثب على إنجازات دبي ودولة الإمارات. ولفت الغرير، على هامش ختام فعاليات «المنتدى العالمي للأعمال لدول أمريكا اللاتينية 2022»، إلى أن مكاسب «إكسبو 2020 دبي» ليست مادية فقط، بل معنوية أيضاً، وستستمر انعكاساتها الإيجابية على مدى السنوات المقبلة.

رداً على سؤال حول تأثير ضريبة الشركات، قال الغرير: «إن نسبة ضريبة الشركات بواقع 9% سنوياً متدنية بالمقارنة مع المعدلات العالمية، وسيتم اقتطاعها على الأرباح، ولن يشعر بها المستهلك، وتواصل الحكومة الإنفاق لتطوير وتقديم خدمات متكاملة للمستثمرين وتطوير البنية التحتية، وبالتالي لن تشكل الضريبة عبئاً على القطاعات لأنها ستوجه للاستثمار في تحسين البيئة الاستثمارية ومنظومة ممارسة وتنمية الأعمال، ما ينعكس إيجاباً في النهاية على أعمال الشركات وأرباحها، كما أن هناك مراجعة دائمة للرسوم الحكومية، خاصة مع اقتراب بدء تطبيق ضريبة الشركات».

مبادرات عالمية

وأوضح رئيس مجلس إدارة «غرف دبي» قائلاً: «لا نرغب في أن تكون دبي والإمارات مركزاً لتوزيع الخدمات والمنتجات والتجارة فقط، بل نهدف إلى نمو أعمال التجار دولياً، ونعمل على عدة مبادرات لتنظيم وفود خارجية تضمن كبار المستثمرين ورجال الأعمال والتجار لتعريفهم بالأسواق الدولية الواعدة وإطلاعهم على فرص الاستثمار فيها، «فاقتصادنا يكبر محلياً ويكبر بتوسع شركائنا خارجياً أيضاً، وعلينا أن نعمل على كل هذه المحاور

وأكد أهمية خطوط الطيران المباشر بين دبي والعديد من الوجهات في دول أمريكا اللاتينية، لافتاً إلى إن الإمارة تواصل تعزيز مكانتها كمركز لوجستي لأعمال التخزين وإعادة التصدير للسلع والمنتجات اللاتينية إلى أسواق دول شبه القارة الهندية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تحديات ومتغيرات

وحول آليات التعامل مع التحديات والمتغيرات على الساحة الدولية، بيّن الغرير أنها لن تتوقف، بل سيشهد العالم تحديات جديدة دائماً، وليس هناك صندوق للحلول الجاهزة التي تناسب الجميع، لذا يجب تبني المرونة اللازمة وتطوير القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لمواكبة المستجدات ومواجهة الصعوبات، إذ لا يمكن توقع ما سيحدث في العالم، ومن الضروري أن تكون الجهازية والمرونة دائمة باعتبارها الحل الأفضل لمواجهة أي تحديات غير متوقعة.

التبادل التجاري

وذكر الغرير أن ارتفاع حجم تجارة الإمارة مع دول أمريكا اللاتينية إلى 39 مليار درهم في العام 2020 يأتي بفضل الجهود المبذولة من قبل دبي، ودولة الإمارات، إضافة إلى جهود «غرفة دبي» خلال السنوات الماضية لتعزيز التبادل التجاري مع دول المنطقة التي تتمتع بإمكانات واسعة ودور كبير في نمو حجم تجارة دبي، والدولة ككل.

ولفت إلى أن عدد الشركات الأمريكية اللاتينية المسجلة في «غرفة تجارة دبي» يصل إلى 400 شركة، ويسجل نمو مطرد بشكل سنوي، فيما بلغ حجم صادرات دبي إلى دول المنطقة ملياراً درهم في 2020، موضحاً أن جميع هذه المعطيات تؤكد أن أسواق أمريكا اللاتينية ستلعب دوراً رئيسياً في تحقيق مستهدفات خطة دبي للتجارة الخارجية، برفع قيمة تجارة دبي إلى تريليوني درهم، خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

وأوضح أن مقارنة أرقام التجارة الحالية مع معدلاتها قبل 10 أعوام تبرز النمو الكبير المحقق، مشيراً إلى أنه ومع مواصلة بذل الجهود المطلوبة، يمكن أن تنمو أيضاً بمعدل 4 أضعاف، في ظل ما توفر دبي والإمارات من منصة مثالية للأعمال والتجارة بالنسبة للشركات اللاتينية الراغبة في التوسع في الأسواق الإقليمية.

مكاتب خارجية

وأشار الغرير إلى أن «غرفة دبي» بادرت خلال السنوات الماضية بافتتاح مكاتب خارجية لها في البرازيل والأرجنتين وبما، بهدف تحفيز نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دول أمريكا اللاتينية، موضحاً أن القليل من غرف التجارة في العالم تدعم توسع أعضائها دولياً من خلال مكاتب خارجية على غرار ما تقوم به «غرفة دبي»، وقال: «نواصل دراسة أفضل الأسواق الواعدة التي توفر الفرص المناسبة لتوسيع التبادل التجاري». ولفت الغرير إلى أن مشاركة أكثر من 1700 شخصية في فعاليات المنتدى العالمي للأعمال لدول أمريكا اللاتينية، الذي نظّمته مؤخراً «غرفة دبي» بالتعاون مع «إكسبو 2020 دبي»، وحضور وفود قطعت مسافات سفر طويلة للمشاركة في الحدث، تعكس أهمية دبي بالنسبة إلى دول المنطقة.

منظومة متكاملة

وأضاف قائلاً: نهدف لتقديم منظومة متكاملة للشركات اللاتينية بما يشمل سرعة إنجاز تراخيص مزاولة الأعمال، وقد

أكد المتحدثون في المنتدى ثققتهم بالدولة، وتشكل ثقة المستثمرين الدوليين عاملاً حيوياً لتحفيز نمو التجارة الخارجية لدبي وللإمارات بشكل عام. ويشكل نجاح استضافة «إكسبو 2020 دبي» ورفع حجم التجارة السنوية إلى 39 مليار درهم محط اهتمام للمسؤولين ورجال الأعمال والشركات من أمريكا اللاتينية للاستفادة من هذه التجربة الناجحة.

وأكد الغرير أن «غرفة دبي» تحرص على توفير جميع الخدمات والتسهيلات للشركات من مختلف أنحاء العالم، لافتاً إلى أنها بادرت مؤخراً بدعوة دول أمريكا اللاتينية لافتتاح مكاتب تجارية لها في مقر الغرفة، وتوفير كل المستلزمات مجاناً لمدة عامين، بما يساعد على توسعة حضورها لاحقاً عبر مكاتب تمثيل تجاري أكبر في دبي.

دعم مستمر

وأوضح أن أولويات تركيز الغرفة خلال الفترة المقبلة ستنصب على دعم القطاعات الاقتصادية والتجار وتمكينهم من النمو، مع بناء مناخ أفضل للأعمال وتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز تنافسياتها لتعزيز صدارة دبي والإمارات في المركز الأول من حيث التنافسية.